التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **أكتوبر 2025**

ارتفاع مؤشر الأسهم الخليجية للشهر الثاني على التوالي....

ارتفع مؤشر الأسهم الخليجية للشهر الثاني على التوالي في أكتوبر 2025، ليعكس تحسن معنويات الأسواق المالية العالمية. وسجل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي مكاسب بنسبة 2.5 في المائة، بدعم من الأداء القوي الذي شهده خلال الأسبوع الأخير من الشهر. وجاء هذا الارتفاع نتيجة للتقدم المحرز على صعيد المفاوضات التجارية والرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، والتي استمرت حتى نهاية الشهر، إلى جانب التكهنات التي رجحت خفض أسعار الفائدة، وهو ما تحقق بالفعل بنهاية الشهر، إذ قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ومعظم البنوك المركزية الخليجية، باستثناء الكويت، بخفض أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	9,565.9	2.1%	22.0%	178.7	10.7	18.3	1.4	2.2%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	8,853.6	4.1%	30.1%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	8,680.1	5.5%	25.7%					
الكويت - مؤشر السوق العام	9,031.9	2.7%	22.7%					
السعودية	11,655.9	1.3%	(3.2%)	2,579.0	32.5	20.0	2.4	3.5%
أبوظبي	10,099.9	0.9%	7.2%	827.6	7.2	21.0	2.6	2.3%
دبي	6,059.4	3.8%	17.5%	280.2	3.5	11.2	1.8	4.7%
قطر	10,956.8	(0.9%)	3.6%	179.8	1.9	12.3	1.4	4.6%
البحرين	2,062.9	5.9%	3.9%	69.7	0.10	14.5	1.4	9.3%
عمان	5,610.3	8.3%	22.6%	39.6	2.8	9.1	1.2	5.4%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,154.6	58.7	18.3	2.2	3.5%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

وكانت قطر السوق الخليجية الوحيدة التي سجلت تراجعاً شهرياً بنسبة 0.9 في المائة نتيجة انخفاض أسهم الشركات الكبرى، في حين أنهت بقية الأسواق الخليجية تداولات الشهر على ارتفاع. وجاءت عمان في الصدارة كأفضل الأسواق أداءً خلال الشهر، مواصلة ارتفاعها للشهر الرابع على التوالي بمكاسب بلغت نسبتها 8.3 في المائة، تلتها البحرين ودبي بمكاسب بلغت 5.9 في المائة و3.8 في المائة، على التوالي. وساهم الأداء الجيد لسوق مسقط في تعزيز أداء المؤشر ليحتل المركز الثاني كأفضل الأسواق أداءً على مستوى الأسواق الخليجية منذ بداية العام بمكاسب بلغت نسبتها 22.6 في المائة، فيما حافظت بورصة الكويت على مركز الصدارة بنمو بلغت نسبته 22.7 في المائة.

وعلى الصعيد القطاعي خلال شهر أكتوبر 2025، مال الأداء إلى حد ما لصالح المؤشرات القطاعية الرابحة والتي شملت قطاعات كبرى مثل البنوك والطاقة والاتصالات والعقارات، والتي نجحت في تعويض خسائر القطاعات المتراجعة. وجاء قطاع المالية المتنوعة كأفضل القطاعات أداءً خلال الشهر بمكاسب بلغت نسبتها 6.6 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع التجزئة وقطاع المرافق العامة بمكاسب قدرها 6.4 في المائة و4.8 في المائة، على التوالي. كما ارتفع مؤشر قطاع الطاقة بنسبة 3.8 في المائة، بينما حقق مؤشر قطاع البنوك مكاسب بنسبة 0.7 في المائة. في المقابل، مني مؤشر قطاع السلع طويلة الأجل بأعلى نسبة خسائر شهرية، وتصدر

قائمة المؤشرات القطاعية المتراجعة بعد ان سجل انخفاضاً بمعدل ثنائي الرقم بلغت نسبته 10.7 في المائة، وهو الأكبر خلال الشهر، تلاه كلا من مؤشري قطاع الفنادق والمطاعم والترفيه وقطاع الأغذية بتراجع بلغت نسبته 2.2 في المائة و1.2 في المائة، على التوالي.

وسجلت أسواق الأسهم العالمية مكاسب جماعية خلال شهر أكتوبر 2025، وتصدرت اليابان المشهد بارتفاع شهري ملحوظ بلغت نسبته 16.6 في المائة، بعدما لامس مؤشرها أعلى مستوياته على الإطلاق عقب فوز زعيمة مؤيدة لسياسات التحفيز النقدي بتصويت مجلس النواب لتصبح أول رئيسة وزراء في تاريخ البلاد. **وواصل مؤشر مورجان ستانلي العالمي ارتفاعه للشهر السابع على التوالي مسجلاً مكاسب بنسبة 2.6 في المائة خلال الشهر، بدعم من الأداء القوي الذي شهدته الأسواق الناشئة والأسواق الآسيوية التي سجلت مكاسب بنسبة 4.1 في المائة و3.6 في المائة، على التوالي، فيما حقق مؤشر ستاندرد أند بورز 500 مكاسب مماثلة بنسبة 2.3 في المائة. وعلى صعيد أداء القطاعات، واصلت أسهم قطاع التكنولوجيا احتفاظها بمركز الصدارة، إذ ارتفع مؤشر ناسداك المركب بنسبة 4.7 في المائة خلال الشهر.**

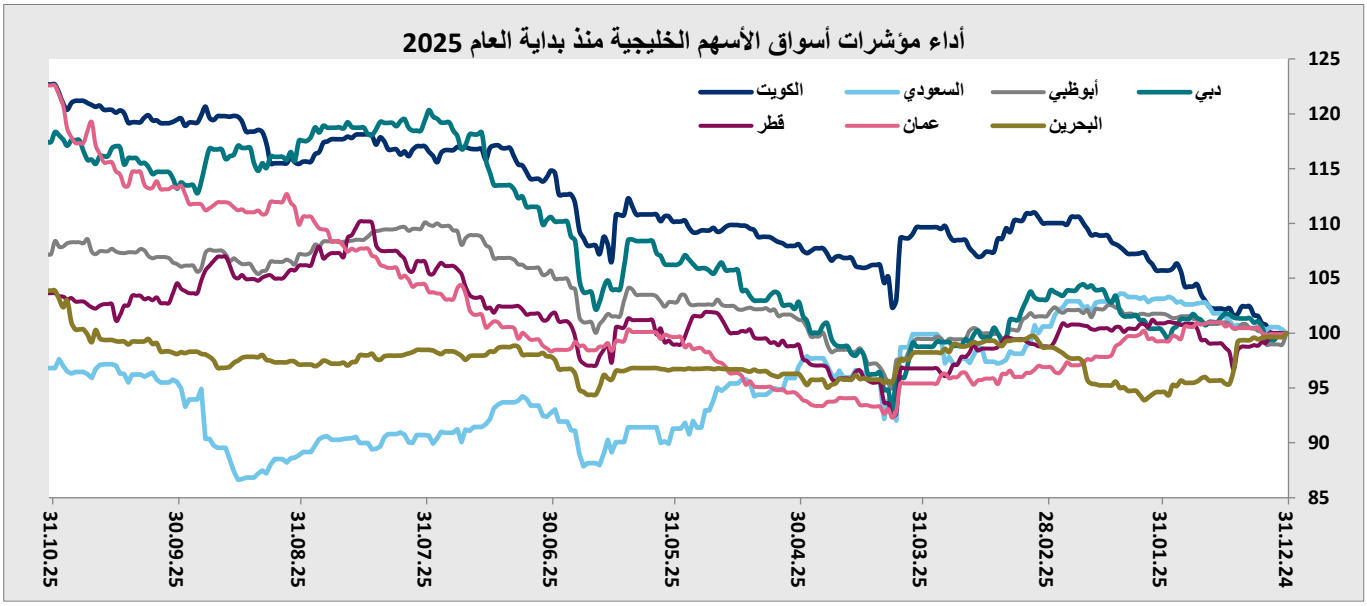

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

واصلت بورصة الكويت مسارها الإيجابي للشهر الثاني على التوالي في أكتوبر 2025. إلا أن المكاسب المسجلة خلال هذا الشهر جاءت مختلفة عن الشهرين السابقين، إذ جاء النمو مدفوعاً بالمكاسب التي سجلتها أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة. وقد انعكس ذلك في ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 5.5 في المائة، ومؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 4.1 في المائة، في حين حقق مؤشر السوق الأول مكاسب أقل نسبياً قدرها 2.1 في المائة خلال الشهر. وأدى ذلك إلى ارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة 2.7 في المائة، متجاوزاً الحاجز النفسي الهام البالغ 9,000 نقطة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,031.9 نقطة بنهاية أكتوبر 2025. وعلى صعيد الأداء منذ بداية العام 2025 حتى تاريخه، نجحت بورصة الكويت في الحفاظ على مركزها الريادي كأفضل الأسواق الخليجية أداءً، بمكاسب بلغت نسبتها 22.7 في المائة لمؤشر السوق العام، والتي تعد الأعلى على مستوى المنطقة. ويعزى هذا الأداء بصفة رئيسية إلى الارتفاع القوي الذي سجله مؤشر السوق الرئيسي 50 بمكاسب بلغت نسبتها 30.1 في المائة، في حين سجل كلا من مؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق الأول مكاسب ثنائية الرقم بنسبة 25.7 في المائة و22.0 في المائة، على التوالي.

ومال أداء القطاعات خلال الشهر بوضوح نحو الارتفاع، إذ حققت أحد عشر مؤشر قطاع مكاسب، في حين سجل قطاعان فقط تراجعاً. وجاء مؤشر قطاع الطاقة في الصدارة بمكاسب بلغت نسبتها 11.0 في المائة، مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع سهم سنرجي القابضة بنسبة 22.4 في المائة، والذي شهد تقلبات سعرية ملحوظة خلال الشهر. وسجل سهم الشركة مستوى قياسي جديد بوصوله إلى 0.141 دينار كويتي للسهم، عقب إعلان شركتها التابعة، سنرجي للحلول النفطية، عن تمديد عقدها مع شركة نفط الكويت حتى 31 ديسمبر 2025، بقيمة إضافية بلغت 2.1 مليون دينار كويتي. كما حصلت الشركة على عقد منفصل بقيمة 6.1 مليون دينار كويتي من شركة نفط الكويت لتنفيذ خدمات اختبار الآبار. وأحتل مؤشر قطاع الخدمات المالية المركز الثاني بمكاسب بلغت نسبتها 10.8 في المائة، وتبعه كلا من قطاعي المرافق العامة والصناعة بمكاسب بلغت نسبتها 9.0 في المائة و7.6 في المائة، على التوالي. وساهم في دعم أداء مؤشر قطاع الخدمات المالية الارتفاع الهائل الذي سجله سهمي شركة الديرة القابضة بنسبة 83.6 في المائة وأصول للاستثمار بنسبة 53.2 في المائة. أما مكاسب قطاع المرافق العامة، فجاءت مدفوعة بارتفاع مماثل في سهم شركة الشمال الزور الأولى للطاقة والمياه، السهم الوحيد المدرج ضمن المؤشر.

وعلى صعيد القطاعات المتراجعة، سجل مؤشر قطاع الرعاية الصحية أكبر انخفاض خلال الشهر، متأثراً بهبوط سهم شركة التقدم التكنولوجي بنسبة 26.9 في المائة، في حين ارتفع سهم عيادة الميدان بنسبة 14.3 في المائة. أما في قطاع المواد الأساسية، فقد تراجعت كافة الأسهم المكونة للمؤشر خلال الشهر دون استثناء.

هذا وشملت أبرز الشركات الرابحة خلال أكتوبر 2025 شركة أسيكو للصناعات، والديرة القابضة، وشركة أركان الكويت العقارية، محققة مكاسب بنسبة 101.7 في المائة و83.6 في المائة و79.0 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الشركات الخاسرة، فقد تصدرت أسهم شركة مراكز التجارة العقارية قائمة الانخفاضات بتراجع قدره 37.3 في المائة خلال الشهر، تلتها شركة إيه تي سي وبيت الاستثمار الخليجي بانخفاضات بلغت 26.9 في المائة و11.7 في المائة، على التوالي. وظل نشاط التداول قوياً خلال أكتوبر 2025، حيث شهد حجم التداول الشهري للأسهم زيادة بنسبة 51.9 في المائة مقارنةً بالشهر السابق، ليصل إلى 16.2 مليار سهم. كما ارتفعت القيمة الشهرية للأسهم المتداولة بنسبة 43.5 في المائة لتصل إلى 3.3 مليار دينار كويتي، وهو أعلى مستوى شهري مسجل حتى الآن.

السعودية

سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تاسي) مكاسب للشهر الثاني على التوالي في أكتوبر 2025، مدفوعاً بتوقعات النتائج المالية للربع الثالث من العام، على الرغم من الضغوط الناتجة عن التوترات الجيوسياسية في المنطقة والتي أثرت سلباً على معنويات المستثمرين. وبلغ المؤشر ذروته عند مستوى 11,752.08 نقطة في 29 أكتوبر 2025، قبل أن يتجه نحو التراجع الطفيف خلال الأيام الأخيرة من الشهر، لينهي تداولات الشهر على ارتفاع هامشي بنسبة 1.3 في المائة عند 11,655.85 نقطة، والذي يعد أعلى مستوياته المسجلة منذ مايو 2025. وعلى الرغم من هذا الارتفاع الشهري، سجلت السوق السعودية تراجعاً بنسبة 3.2 في المائة منذ بداية العام 2025 حتى تاريخه. وخلال الشهر، قام البنك المركزي السعودي (ساما) بخفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) بمقدار 25 نقطة أساس من 4.5 في المائة إلى 4.0 في المائة، كما خفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) أيضاً بنسبة 25 نقطة أساس من 4.75 في المائة إلى 4.5 في المائة، وذلك استجابةً لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة الأساسي للمرة الثانية خلال العام 2025. كما شهد الشهر انتقال سهم شركة جاز العربية للخدمات من السوق الموازية (نمو) إلى قطاع السلع الرأسمالية في السوق الرئيسية.

ومال أداء قطاعات السوق خلال الشهر لصالح الرابحين، بصدارة مؤشر المرافق العامة بمكاسب ثنائية الرقم بلغت نسبتها 10.9 في المائة، وتبعه كلا من قطاعي تجزئة السلع الكمالية والطاقة بمكاسب بلغت نسبتها 8.7 في المائة و5.4 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، سجلت القطاعات القيادية مثل البنوك تراجعاً هامشياً بنسبة 0.6 في المائة، بينما سجل مؤشر قطاع الاتصالات مكاسب شهرية

بنسبة 1.6 في المائة. وفي قطاع البنوك، تراجع أداء أسهم معظم البنوك المدرجة خلال الشهر، إذ انخفض سعر سهم مصرف الراجحي بنسبة 1.4 في المائة، في حين ارتفع سهم بنك البلاد بنسبة 2.8 في المائة. أما في قطاع الاتصالات، فقد سجلت غالبية الأسهم المدرجة مكاسب بدعم من النتائج المالية القوية. وجاءت مكاسب قطاع الطاقة مدفوعة بارتفاع سهم شركة الدريس للخدمات البترولية والنقليات بنسبة 22.3 في المائة، وسهم شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات بنسبة 21.8 في المائة. وخلال الشهر، أكملت شركة أرامكو السعودية صفقة الاستحواذ على 375.97 مليون من الأسهم العادية في رأسمال شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات، بما يمثل نحو 22.5 في المائة من رأس مال الشركة.

وتصدر سهم الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الشهر بمكاسب بلغت نسبتها 27.2 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة الدريس للخدمات البترولية والنقليات وشركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات بنسبة 22.3 في المائة و21.8 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، جاء سهم شركة نسيج العالمية التجارية في صدارة الأسهم المنخفضة بتراجع حاد بلغت نسبته 35.4 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة المتحدة للتأمين التعاوني وسينومي ريتيل بخسائر شهرية بلغت نسبتها 17.6 في المائة 15.1 في المائة، على التوالي.

الإمارات

سجل مؤشر فوتسي سوق أبوظبي ارتفاعاً بنسبة 0.9 في المائة خلال شهر أكتوبر 2025، متعافياً من التراجع الذي مني به على مدار شهرين متتاليين في أغسطس 2025 (-2.7 في المائة) وسبتمبر 2025 (-0.8 في المائة)، مع حفاظه في الوقت ذاته على مستوى يفوق 10,000 نقطة للشهر الرابع على التوالي، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 10,099.9 نقطة بنهاية هذه الفترة. ونتيجة لذلك، ارتفع أداء المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه إلى نسبة 7.2 في المائة. وجاء الأداء القطاعي إيجابياً في معظمه، إذ سجلت ستة مؤشرات قطاعية من أصل عشرة مكاسب شهرية، فيما تراجعت القطاعات الأربعة المتبقية. وقد جاء معدل النمو المعتدل الذي سجله مؤشر فوتسي سوق أبوظبي مدفوعاً بصفة رئيسية بالتحركات الإيجابية للقطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، خاصة القطاع المالي (+1.4 في المائة) والاتصالات (+2.9 في المائة) والسلع الاستهلاكية التقديرية (+1.9 في المائة). وفي قطاع الاتصالات، الذي كان الأكثر صعوداً خلال أكتوبر 2025، حققت عدة شركات مكاسب سعرية ملحوظة، من أبرزها بنك الفجيرة الوطني (+13.5 في المائة) وبنك أبوظبي الأول (+11.5 في المائة). في المقابل، حدت التراجعات الحادة التي منيت بها قطاعات مثل العقارات (-5.2 في المائة) والمرافق العامة (-4.0 في المائة) من مكاسب القطاعات المتفوقة، ما قلص من وتيرة الارتفاع الإجمالي للمؤشر العام.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي ارتفاعاً بنسبة 3.8 في المائة بنهاية شهر أكتوبر 2025، ليحقق ثالث أعلى معدل نمو على مستوى الأسواق الخليجية، وذلك بعد تعافيه من تراجعه على مدار شهرين متتاليين في أغسطس 2025 (-1.6 في المائة) وسبتمبر 2025 (-3.7 في المائة)، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 6,059.43 نقطة. وقد ساهم هذا الأداء الشهري في تحسن أداء المؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه إلى نسبة 17.5 في المائة، ليأتي في المرتبة الثالثة ضمن قائمة أفضل الأسواق أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذا العام. وجاء الأداء القطاعي خلال الشهر مائلاً بوضوح نحو الارتفاع، إذ سجلت ستة من أصل ثمانية مؤشرات قطاعية مكاسب، فيما شهد القطاعان المتبقيان تراجعاً. وإلى جانب هذا التوزيع الإيجابي، كان لارتفاع المؤشرات القطاعية ذات الثقل الوزني الكبير، وعلى رأسها مؤشر القطاع المالي (+4.3 في المائة) ومؤشر قطاع العقارات (+7.7 في المائة)، دور رئيسي في دعم المكاسب التي سجلها المؤشر العام. كما دعم هذا الأداء القوي عدد من الأسهم القيادية ضمن القطاع المالي، من ضمنها سهم بنك الإمارات دبي الوطني الذي ارتفع بنسبة 15.6 في المائة، وبنك دبي التجاري بنسبة 2.6 في المائة، مما عزز نمو كل من مؤشر القطاع المالي والمؤشر العام للسوق. وفي المقابل، سجلت خمسة من أصل سبعة أسهم مدرجة ضمن مؤشر قطاع العقارات مكاسب خلال الشهر، لينهي القطاع تعاملات شهر أكتوبر مغلقاً عند 187.8 نقطة. أما مؤشر قطاع الصناعة، فكان المؤشر الوحيد الآخر الذي سجل مكاسب خلال الشهر، وإن كان بمعدل هامشي بلغت نسبته 0.1 في المائة.

قطر

تراجع أداء بورصة قطر للشهر الثالث على التوالي في أكتوبر 2025، إذ أنهى مؤشر بورصة قطر 20 تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 10,956.8نقطة منخفضاً بنسبة 0.9 في المائة، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ يوليو 2025. وبالمثل، انخفض مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 0.9 في المائة خلال الشهر. وعلى الرغم من هذا التراجع الشهري، إلا أن أداء مؤشر بورصة قطر 20 منذ بداية العام 2025 حتى تاريخه سجل مكاسب بنسبة 3.6 في المائة، بينما حقق بورصة قطر لجميع الأسهم أداءً أقوى بمكاسب بلغت نسبتها 8.9 في المائة منذ بداية العام حتى تاريخه.

وعلى الصعيد القطاعي، تراجع أداء المؤشرات القطاعية على نطاق واسع خلال الشهر، إذ سجل مؤشر قطاع العقارات أكبر انخفاض بنسبة 4.1 في المائة بعد تراجع كافة الأسهم المدرجة ضمن القطاع. وجاء كلا من قطاعي النقل والسلع والخدمات الاستهلاكية في المرتبة التالية بتراجعات بلغت نسبتها 3.0 في المائة و1.6 في المائة، على التوالي. كما تراجعت القطاعات القيادية مثل البنوك والاتصالات بنسبة 0.5 في المائة و1.1 في المائة، على التوالي. وفي قطاع البنوك، شهدت معظم الأسهم المدرجة تراجعاً خلال الشهر، إذ انخفض سعر سهم البنك التجاري بنسبة 9.8 في المائة، بينما ارتفع سهم بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة 2.6 في المائة. أما في قطاع الاتصالات، فقد تراجعت أسهم الشركتين المدرجتين ضمن المؤشر، وتصدر سهم فودافون قطر التراجعات بهبوط بلغت نسبته 1.8 في المائة. وفي قطاع النقل، جاءت الخسائر نتيجة تراجع جميع الأسهم المكونة لمؤشره، بما في ذلك سهم شركة الخليج للمخازن (- 6.9 في المائة) وسهم شركة قطر لنقل الغاز المحدودة – ناقلات (-3.7 في المائة).

البحرين

حافظ المؤشر العام لبورصة البحرين على مساره التصاعدي على مدار شهر أكتوبر 2025، ليصبح ثاني أفضل الأسواق أداءً على مستوى الدول الخليجية خلال الشهر، بعد أن سجل مكاسب قوية بلغت نسبتها 5.9 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,062.9 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، كان الاتجاه العام إيجابياً، إذ ارتفعت ستة من بين سبعة مؤشرات قطاعية، فيما تراجع قطاع واحد فقط. وجاءت المكاسب مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع ملحوظ في القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير، خاصة قطاع المواد الأساسية (+22.2 في المائة) وقطاع الخدمات المالية (+2.9 في المائة)، مما ساهم بوضوح في تعزيز نمو المؤشر بصفة عامة. وساهم الأداء القوي لعدد من الأسهم البارزة ضمن قطاع الخدمات المالية، مثل سهم مجموعة جي إف إتش المالية الذي ارتفع بنسبة 27.6 في المائة، والشركة البحرينية الكويتية للتأمين التي صعد سهمها بنسبة 9.3 في المائة، في دعم نمو مؤشر القطاع. وبالمثل، ارتفع سهم شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) — المكون الوحيد لمؤشر قطاع المواد الأساسية — بنسبة 22.9 في المائة. كما ارتفع مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 4.8 في المائة، مدعوماً بالكامل بارتفاع سهم شركة البحرين لمطاحن الدقيق بنسبة 7.7 في المائة. أما مؤشر تجزئة السلع الاستهلاكية الأساسية، فقد سجل مكاسب بلغت نسبتها 4.1 في المائة، في ثالث أعلى ارتفاع على مستوى المؤشرات القطاعية، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 3,110.7 نقطة، بدعم من نمو أسعار أسهم اثنين من مكوناته الثلاثة، أبرزها سهم مجمع البحرين للأسواق الحرة الذي ارتفع بنسبة 11.8 في المائة.

عمان

كان مؤشر سوق مسقط 30 الأفضل أداءً على مستوى الأسواق الخليجية خلال شهر أكتوبر 2025، مسجلاً رابع ارتفاع شهري على التوالي بزيادة بلغت نسبتها 8.3 في المائة، بعد تسجيله لمكاسب بنسبة 3.0 في المائة في سبتمبر 2025. وأنهى المؤشر تداولات الشهر مغلقاً عند 5,610.34 نقطة، بعدما تجاوز أعلى مستوياته المسجلة خلال ثماني سنوات في 29 سبتمبر 2025. وكان الارتفاع واسع النطاق، إذ سجلت جميع المؤشرات القطاعية الثلاثة مكاسب خلال الشهر. وتصدر مؤشر قطاع الخدمات الارتفاعات بزيادة

قوية بلغت نسبتها 9.0 في المائة، فيما ارتفع المؤشر المالي بنسبة 8.3 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,228.6 نقطة. وجاء هذا الأداء مدعوماً بارتفاع أسعار أسهم عدد من الشركات القيادية، أبرزها شركة عمان للاستثمارات والتمويل بنسبة 25.8 في المائة، وبنك صحار بنسبة 9.6 في المائة. وبالمثل، ارتفع مؤشر قطاع الخدمات بدعم من المكاسب الهائلة التي سجلتها بعض الأسهم المدرجة ضمن المؤشر، مثل سهمي شركة صلالة لخدمات الموانئ (+23.5 في المائة) وشركة الباطنة للطاقة (+26.8 في المائة). أما مؤشر قطاع الصناعة، فقد سجل ارتفاعاً بوتيرة معتدلة بنسبة 2.9 في المائة، ما يعكس أداءً أكثر توازناً عبر أسهم الشركات المكونة له.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com